

رسالة احتجاج يمنية للأمم المتحدة ضد تجاوز غريفس-لمهامه



أبلغت الحكومة اليمنية، الأمم المتحدة، الأربعاء، احتجاجاً رسمياً على ما سمته "تجاوز المبعوث الدولي، مارتن غريفس مهامه في البدء بمناقشة إجراءات تطبيق تفتيش السفن في موانئ الحديدة بدلاً عن جبوتي".

يأتي الاحتجاج، بعد لقاء جمع قيادات حوثية في صنعاء بمجموعة من الموظفين الأميميين يمثلون آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش ومنسقتها العام ومديرة مكتب المبعوث الأممي، السبت الماضي.

ووجه وزير الخارجية اليمني، خالد اليماني، رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، حول هذا الاجتماع، مبدياً استغراب "الحكومة اليمنية" إزاء هذه الممارسات غير المسؤولة، من قبل الموظفين الأميميين الواردة أسماؤهم في التقرير عن ذلك الاجتماع.

وأكدت الرسالة، أن هذه التصرفات تتطلب توضيحات وتفسيرات مكتوبة من مارتن غريفس، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وتأكيدات بعدم تكرارها مطلقاً، لأنها تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للمبعوث الخاص.

وحذرت، في حال استمرار تجاوز الموظفين الأميميين لولايتهم والخروج عن مهامهم الأساسية، بأنها ستتخذ كافة الإجراءات القانونية الضرورية لضمان تأكيد سيادتها واستقلالها وتنفيذ واجباتها الدستورية وفرض سلطتها على كامل إقليم الجمهورية اليمنية، وعدم السماح بانتهاك حقوقها أو الانتقاص منها.

وأكدت الرسالة أن إنشاء الآلية جاء بطلب من الحكومة اليمنية، ووافق عليها الأمين العام بموجب قرار مجلس الأمن 2216 (2015)، بهدف فرض الحظر على وصول الأسلحة إلى المتمردين الحوثيين من إيران، ولفتت إلى أن مهمة الآلية بالاشتراك مع الحكومة اليمنية هي القيام بالتفتيش والتحقق من الواردات المتجهة إلى الموانئ التي لا تخضع للحكومة اليمنية، لتسهيل وعدم إعاقة سريان الواردات التجارية للبلاد، وللمراقبة (الالتزام بحظر توريد الأسلحة المنصوص عليه في القرار 2140 (2014) والقرار 2216 (2015)).

وأفادت أن التفويض الممنوح للآلية لا يخولها التعامل خارج سلطة الحكومة الشرعية في اليمن.

وأضافت: "إن اضطلاع الأمم المتحدة بدور قيادي في دعم الإدارة وعمليات التفتيش في المؤسسة العامة لموانئ البحر الأحمر اليمنية في موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، والبدء في تعزيز عمل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في موانئ الحديدة، مرهون بالتقدم الذي يحرز "في تطبيق اتفاق ستوكهولم واتفاق الحديدة تحديداً وانسحاب الميليشيات الحوثية منها بشكل عام".

ونبه وزير الخارجية اليمني في رسالته، إلى عدم جواز التعامل مع الميليشيات الحوثية، حسب المنصوص عليه في القرارات، وأن اتفاق ستوكهولم لا يعترف بسلطة الانقلاب على موانئ الحديدة، مشيراً إلى أن اتفاق الحديدة، واتفاق ستوكهولم برمته، قد تعثر في تحقيق أي تقدم في تنفيذه، للأسباب المعروفة المتمثلة في رفض المتمردين الحوثيين القبول بالانسحاب وإعادة الانتشار المنصوص عليه في الاتفاق.